الأهرام

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٦ نوفمبر ١٩٩٩

بلية.. أو الطفل الضائع..

وصمة عار فى جبين الحكومة

«بلية» كلمة قتلت بحثا من اجل الوصول لحل ينقذ اطفالا «تمرغوا» فى إحضان الاهمال واللا مبالاة والسلبية من قبل الدولة ولم يجدوا من يناصرهم او يحميهم، فـ «بلية» مأساة حقيقية ودراما واقعية تعيش على ارض مصر واطفال فى عمر الزهور اذا لم يجدوا الرعاية والاهتمام فسوف يصبح الحقد دفين قلوبهم بل ويصبحون إرهابيى الغد بحكم الطبيعة والعوامل الحكومية الفاشلة. فهل يجد «بلية» الرعاية مع بداية قرن جديد للخروج من ازمته؟.

محمد محمد حسونة ناظر مدرسة يؤكد ان الظروف الاجتماعية هى التى جعلت «بلية» يتواجد في الشارع المصرى وداخل المجتمع فالأب يسافر من اجل جمع المال ويترك الابناء بلا رعاية فيخرج منهم «بلية» والام تتزوج بعد طلاقها او بعد وفاة زوجها فيحدث التشرد للابناء. وكثرة الانجاب عند المواطن البسيط والموظف محدود الدخل تجعله غير قادر على تربية الاولاد تربية سليمة فى ظل ارتفاع الاسعار فيكون الفشل حليفهم فى الدراسة ولم يجدوا غير احضان الورش والمصانع واعتقد بان الحكومة هى المسئولة الاولى عن ذلك لانها لم توفر مزيدا من الوعى عند المواطنين ولم تضمن سلامة الحفاظ على «بلية» داخل موقعه فى المجتمع.

ظاهرة سلبية

ويضيف عمر مرسى رفاعى «موظف» لا شك ان عمل الاطفال فى هذه الاعمار وهو عمر الزهور كما يقولون يعد ظاهرة سلبية داخل المجتمع ويحرمه من التمتع بطفولته ومشاركته لأبناء جيله اللعب ويصبح الطفل حاقدا على المجتمع منذ الصغر ومما يزيد حجم المشكلة أن تشريعات العمل تجرم عمل الاطفال وبذلك يصبح الطفل مسلوب الحقوق عندما يقوم صاحب العمل بعدم تنفيذ هذه التشريعات او عدم اعطاء الطفل حقوقه، ولابد من اعادة النظر مرة اخرى فى قانون العمل وفى التعليم ووضع الضوابط والقيم الراسخة من اجل عودة الامان والحقوق للطفل المصرى والمجتمع بأثره.

مآس في أرقام

ويرى الدكتور احمد شاهين الاستاذ بطب الزقازيق. ان السبب الرئيسي في تزايد الظاهرة الاسر الفقيرة غير القادرة على رعاية العدد الكبير الذى لديها من الابناء في دولة مازال الفكر التعليمى لرعاية الأطفال فيها محدودا وايضا الفكر الثقافى يكاد يكون لا وجود له خاصة عندما يكون الاب والام اميين فينعكس ذلك على الابناء فيكونوا عرضه للجهل والانحراف والتشرد فيصبحوا ارهابيين وبلطجية وتدفع الدولة ثمن

الجهل والفقر وراء انتشار ظاهرة عمالة الأطفال

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

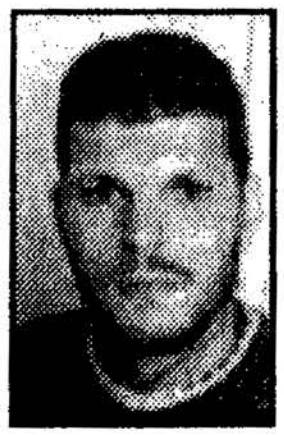

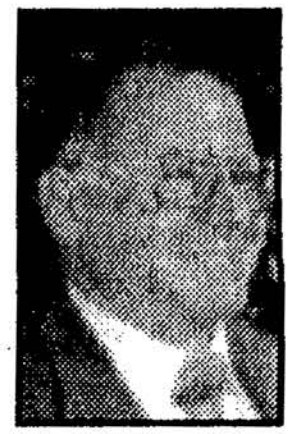

احمد شاهين عمر مرسي

ذلك مع مرور الايام لانها الاساس فى المشكلة ولا يختلف اثنان على ان سبب المشكلة هو الفقر والظروف الاقتصادية السيئة التى مازالت فئات كبيرة جدا من الشعب المصرى تعانى منها وارتفاع معدلات النمو السكانى، ولا يخفى على احد ان عمالة الاطفال تتزايد يوما بعد يوم ويدل على ذلك بعض الاحصائيات التى تكشف ارتفاع اعداد الاطفال العاملين فى المرحلة العمرية من ٦- ١٢ سنة خلال الفترة من منتصف السبعينيات حتى الثمانينيات تقريبا حيث قفزت تلك الاعداد من (٢٦٥,٤٠٠) طفل عام ١٩٧٤ الى (١,٠١٤,٢٠٠) عام ١٩٨٤ ووصل المعدل عام ١٩٨٦ الى ١,٤ مليون

ومع نهاية القرن العشرين بالتأكيد قد تضاعفت الارقام اذ ان هناك خطورة بالغة وحقيقة لا يجب ان نغفل عنها.

ويؤكد الكلام السابق سليمان العطار المحامى ويقوله ان هذه الظاهرة خطيرة والشريحة الموجودة فى المجتمع تتعرض لأضرار فادحة تضرب فى الصميم ابسط حقوق الانسان فضلا عن حقوق الطفل ذاته المتفق عليها انسانيا والمقررة قانونا محليا ودوليا والمتتبع لعمالة الاطفال فى مصر يستطيع ان يتبين انها ذات سمات خاصة اهمها: ضآلة الاجور - وفساد الاماكن التى يمارس فيها هؤلاء الاطفال انشطتهم الصناعية وقانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ٨١ الذى اهتم بـ «بلية» ولم يتجاهله ولكن الاهمال فى التطبيق او تنفيذه من قبل الجهات الحكومية المختصة. فقد شرع القانون سبع مواد خاصة بعمل الاحداث وتحدد سن الحدث من ١٢ سنة الى ١٧ سنة وعلى من يستخدم حدثا دون سن السادسة عشرة ان يمنحه بطاقة عليها صورته ومعتمدة من مكتب العمل ومختومة بختم القوى العاملة. كما يمنع القانون عمل الصبية دون الثانية عشرة وتحدد المادة ٤٦ فترة عمل الحدث بما لا يزيد على ست ساعات تضم فترة راحة لا تقل عن ساعة مع مراعاة ان لا يعمل الحدث اكثر من اربع ساعات متصلة ويمنع القانون تشغيل الاحداث فترات عمل اضافية او العمل اثناء العطلات الرسمية او يوم الراحة الاسبوعية ويلزم صاحب العمل باعطاء الطفل اجره بنفسه كاملا بالاضافة الى وجبة غذائية حددها القانون بكوب لبن. كما ان القرار الوزارى رقم ١٢ الصادر عام ١٩٨٢ يدعم القانون ويمنع العمل فى المهن التى بها خطورة على الحدث مثل الافران ومصانع الثلج ومعامل تكرير البترول ومعامل الكيماويات وما شابه ذلك كما تحدد الاحمال التى يمكن ان يحملها بعشرة كيلو جرامات للذكور وسبعة كيلو للاناث وكذلك تلزم صاحب العمل بالكشف على الحدث قبل مزاولته المهنة والحصول على شهادة من طبيب تثبت قدرته على العمل كما تلزمه باجراء الكشف الدورى عليه والكشف ايضا عند مغادرته للعمل لاثبات حالته.

القانون ١٣٧ لسنة ٨١ لم يتجاهل «بلية» ولكن الجهات الحكومية تجاهلت القانون

كانت هذه بعض الآراء التى توضح الظلم الواقع على «بلية» او بمعنى اصح على الطفل المصرى ومجتمعه وكيف ان القانون قد حفظ حقه ولكن مع ايقاف التنفيذ واصبح «بلية» ضحية القرن العشرين بفعل فاعل. فهل يكون كلامنا وتنبيهنا هذا كلاما ينبه الآذان المسئولة عن الطفولة ام ترونه صراخا فى الصحراء!!.

السيد القطاوى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية